التأصيل النظري للاستبدادية السياسية العربية
بين سياسة الإقصاء للحركات الإسلامية ولحظة ميلاد الإرهاب

الأستاذ عمراني كربوسة
أستاذ مساعد "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

إن الثورات والاحتجاجات التي شهدتها وتشهدها العديد من الدول العربية، إن دلت فإنما تدل على الخلل الذي يكتنف طبيعة نظمها السياسية، والتي تتميز في غالبيتها بالانغلاق والتسلط، أو ما يسمى "بالاستبداد السياسي" بمختلف أشكاله وصوره، وتداعياته على الشعوب العربية.

كما أن هذا الحراك الشعبي يعبر عن درجة عالية من الكبت الذي تعيشه تلك الشعوب في مختلف الميادين، وكذا تأخر أو فشل مختلف عمليات "التنفيس السياسي" التي تديرها النخب الحاكمة والمتمثلة في إجراء بعض الإصلاحات السياسية والتي تبقى في معظمها شكلية لا تمس عمق الأزمة المجتمعية ولا ترقى لطموحات الأغلبية.

وعليه فالاستبداد السياسي يشكل حلقة من حلقات الصراع بين النخب السياسية الحاكمة ومختلف القوى السياسية والاجتماعية، خاصة الحركات الإسلامية التي ترى فيها تلك النخب البديل الحقيقي لها، فتلجأ إلى إقصاء أو احتواء البعض باستخدام آليات متعددة، الأمر الذي من شأنه تأجيج الصراع بين الطرفين وفتح بوابة العنف والإرهاب على مصراعيه، مما قد يؤدي على المدى المنظور إلى تأخير أو تعطيل ورشات الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية.

summary

The revolutions and claims which took place in several Arab counters, and if it shows some thing , it shows the faults that contains the nature of their political methods which are characterized most of them of isolation and shed, or what is called ” the political tyranny ”.

And this popular movement shows with a high degree the repression that population lives in different political fields, social and economical … from one side ,and the delay and failure of the different attempts of “political venting” which has been directed by the selected rollers which are considered is political resolutions and reformations which still remains only forms and not touch the social crisis and people expectations.

So the political tyranny from a parties of the confliction between political parties and the different political and social forces, especially the Islamic movement which has been seen as the real alternative. So they go for the exclusion of some and takes some in their system by using security methods and ways which rises the conflict between the parts and feeds terrorism and violence, which makes the delay of resolutions and reformations in the Arab political system.

مقدمة:

تعتبر قضية الاستبداد السياسي من القضايا المحورية في العالم العربي والإسلامي حيث تصنف قبل قضية الديمقراطية من منطلق أن "حرية الفرد تعتبر شرط أساسي لديمقراطية الحكم ". فرغم الإصلاحات السياسية التي أدخلتها معظم الدول العربية على مختلف مؤسساتها في سياق موجة التحول الديمقراطي، إلا أن الطريق أمامها مازال يشهد بعض العراقيل والتحديات التي تعمل على تقويض المسار الديمقراطي لتلك الدول، ومن ابرز تلك العراقيل تفشي ظاهرة الاستبداد بشتى أشكاله وصوره، وكان للاستبداد السياسي الحظ الأوفر، إذ لم يعد يكفي مثلا إقرار الدساتير العربية بحق التداول السلمي على السلطة ما لم تكن هناك رغبة من طرف النخبة الحاكمة في تجسيد ذلك على أرض الواقع، من خلال حرية الرأي والتعبير للمختلف قوى المعارضة السياسية والمجتمع المدني وحقهما في النشاط السياسي بعيدا عن التدجين والتحجيم السياسيين وكذا الرقابة الأمنية والمتابعات البوليسية، وهذا ما لم يتحقق على المستوى المنظور، إذ تعرف العديد من الدول العربية موجات غضب جماهيرية واسعة كالتي عرفتها تونس والجزائر مؤخرا، والتي إن دلت فإنما تدل على فشل السياسات الحكومية في التوزيع العادل للثروة وتداعياتها، مما جعل لغة العنف تتفوق على لغة الحوار، ومنه فسياسة "تكميم الأفواه" تعتبر من أبرز مظاهر الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية.

وعليه تكمن أهمية معالجة ظاهرة الاستبداد السياسي في الوسط العربي من كونها ظاهرة قديمة متجددة، مرتبطة بمختلف المتغيرات والتحولات التي تشهدها النظم السياسية العربية. وفي خضم هذا نطرح إشكالية دراستنا كالآتي: ما طبيعة الاستبداد السياسي العربي وكيف يسهم في إقصاء الحركات الإسلامية وميلاد العنف والإرهاب؟

أولا/ مفهوم الاستبداد السياسي وخصائصه:

الاستبداد في اللغة: المستبد (Despot) مشتقة من الكلمة اليونانية (Despotis) التي تعني رب الأسرة أو سيد المنزل، أو السيد على عبده، ثم انتقلت إلى عالم السياسة لكي تطلق على أنماط الحكم الملكي المطلق، الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه مماثلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة، أو السيد على عبده، والاستبداد (Despotism) يعني إنفراد فرد أو مجموعة من الأفراد بالحكم أو السلطة المطلقة من دون خضوع لقانون أو قاعدة، ومن دون النظر إلى رأي المحكومين.[1]

ومنه الاستبداد يعني الإنفراد، استبد به انفرد به واستبد الأمر بفلان؛ غلبه فلم يقدر على ضبطه واستبد بأمره: غلب على أمره فلا يسمع إلا منه ونقول استبد فلان

بكذا أي انفرد به، وفي حديث لعلي(كرم الله وجهه) يقول "كنا نرى في هذا الأمر حقا فإستبدهم علينا " يقال استبد بالأمر، يستبد استبدادا ؛أي انفرد به دون غيره، واستبد برأيه نعنى انفرد به، واستبد الأمير بالسلطة: أخذها لنفسه ولم يشارك أحدا، ولم يستشر فهو إذن مستبد[2].

الاستبداد تاريخيا ارتبط عند اليونان بمفهوم الطغيان، حيث استخدم أرسطو مفهوم الطغيان ليدل به على الوجه الفاسد للحكم الملكي، فالطغيان سلوك مطلق لا موضوع له إلا المنفعة الشخصية للملك[3].

أما الاستبداد بمفرداته المختلفة (Despotisme, Despotique, Despote) ظهر لأول مرة في التاريخ الأوربي في القاموس الفرنسي عام 1720 ثم صار هذا المصطلح في أواخر القرن 17، ومع مونتسكيو في كتابة (روح القوانين) الذي ألفه سنة (1748) استخدم الاستبداد كمرادف للطغيان للتعبير عن تلك الصورة القائمة من الحكم الفردي، حيث أصبح هذا المصطلح أساسيا في الفكر السياسي الأوربي، وبدأ استخدامه بصورة واسعة على أيدي العديد من المفكرين أمثال آدم سميث وبنتام وبيرك... الدين عارضوا فكرة بناء الإمبراطوريات التي بدأت تظهر في أوروبا على حساب شعوب أخرى تحت دعاوى أخلاقية في الظاهر ومصلحية توسعية في الباطن[4].

وفي العصر الحديث توصيف الاستبداد بالعديد من الأوصاف كوصفه بالديكتاتورية ليدل على حالة سياسية معينة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها بحسب مشيئته، وهناك من عبر بوصف التسلطية؛ الذي هو مفهوم حديث النشأة مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية، بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتدادا لسلطتها، وتحقق ذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة والمجتمع، كما يتم توصيف الاستبداد بالشمولية التي لا تخرج عن المعاني السابقة من ناحية التفرد بالحكم، لكنها لا تكتفي بذلك بل تسعى لقولبة المجتمع في قالب أيديولوجي واحد[5].

الاستبداد اصطلاحا: نجد العلامة عبد الرحمان الكوكبي كأبرز منظري الاستبداد في العالم العربي والذي عرفه كالآتي:" هو تصرف فرد أو مجموعة في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة، وقد تطرق مزايدات على هذا المعنى الاصطلاحي فيستعملون في مقام كلمة (استبداد) كلمات: استعباد، اعتساف وتسلط وفي مقابلها كلمات مساواة، حس مشترك، تكافؤ ويستعلمون في مقام (مستبد) كلمات: جبار، طاغية، حاكم مطلق، وقي مقابل (حكومة مستبدة): عادلة، مسؤولة، دستورية، ويستعلمون في مقابل

وصف الرعية (المستبد عليهم) كلمات: أسرى، مستصغرين، بؤساء ومقابلها: أحرار، أحياء، أعزاء. فالاستبداد إذن هو صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب" [6].

كما يعرف المستبد بقوله: " المستبد هو الذي يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه هو المتعدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته"[7].

ويعرفه مونتسكيو بقوله: " الحكم الفردي المطلق الذي لا يخضع لعملية ضبط أخلاقي أو رقابة دستورية، ويتأسس في جوهره على أهواء الحكام ونزوعاتهم الشخصية، وتنبني شرعية هذا النمط من الحكم أساسا على الخوف"[8].

كما يعرف كذلك بأنه علاقة قوة مجردة من كل حق يقوم في مبدئه على الغلبة والاستيلاء، فالفعل المؤسس للاستبداد هو فعل الاستيلاء، أي انتزاع الحكم والقبض عليه من دون تفويض من المجتمع أو ضد إرادته.

وإذا تعمقنا في فلسفة الاستبداد السياسي وانطلاقا مما سبق ذكره نجد أن الاستبداد معناه السيئ في النفس وليس في صفة الإنفراد وحدها، ذلك أن جذر الكلمة لا يفيد أي معنى سلبي أو غير سلبي، بل يستفيد من كونه اغتصابا واحتكار لحق مشترك مع الآخرين.

ومنه فالاستبداد السياسي يفترض ابتداء وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات العامة، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة (أي إدارة شؤون المجتمع السياسي) من دون الآخر، فهو فعل يقوم على الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على "شيء" هو حق مشترك مع الغير، فالمستبد يستولى على "شيء" من دون وجه حق، فالسمة الجوهرية في الاستبداد هو "الانفراد أو التفرد من دون وجه حق "[9].

أما خصائص الاستبداد أو مواصفاته التي لا تسمح بالحرية الفردية ولا بالحركة المنطلقة للمجتمع، فيمكن رصد أهمها:

1 - كبرياء الحاكم وتعاليه: والتي تجعل الحاكم لا يرى إلا نفسه ولا يبصر إلا مصلحته، ولا يقرب منه إلا من يتملقه ويترضاه، أي أن الحاكم فوق الجميع، وفوق القوانين ولا يحق لرعيته مواجهته.

2 - التبذير من قوة رعيته: تعني الإسراف من المال العام من غير رقيب أو حسيب من طرف الحاكم وحاشيته، حيث لا يبالي من أين يأخذ المال ولا أين يضعه، وهو ما يعرف "بالفساد النظمي".

3 - غياب النقد: من أبرز خصائص الأنظمة الاستبدادية، حيث لا تترك أي مجال للمعارضة السياسية للتعبير عن مواقفها وطروحاتها إزاء النظام القائم وإلا تعرضت قيادتها إلى الاعتقال والسجن أو حتى الموت، فهي أنظمة لا يكاد ينبعث منها صوت الخير (المعارضة الإيجابية البناءة) حتى تلاحقها سوط من الإرهاب يطلب إما إخراسها وإما قتلها.

4 - انعدام العدالة: في شتى المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمحكومين، حيث تزداد الأسرة الحاكمة نفوذا وثروة وغنا في مقابل يزداد المحكومين الدين يشكلون الأغلبية فقرا وجهلا وحرمان من أبسط حقوقهم الحياتية من أكل وشرب وصحة وتعليم...[10]

ثانيا/ شرعنة الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية:

إذ لا يمكن لأي نظام أن يعيش من دون شرعية حقيقية أو مصطنعة تسنده وتمده بالحياة والاستمرارية، وتضمن له القبول بين أفراد المجتمع.

فالحكم الاستبدادي لا يمكنه البقاء والاستمرارية بمجرد الاعتماد على القوة، فهذه الأخيرة حتى وإن كانت لازمة فهي غير كافية للبقاء في السلطة على أساس أن إقامة أي نظام سياسي على الإكراه المادي والمعنوي لإدامة السلطة، لا يمكن أن يتحملها أي نظام سياسي مهما كانت طبيعة الوسائل والآليات التي يمتلكها. لذا أصبح الاستبداد في حاجة إلى مسوغات تمنحه الشرعية ورضا وقبول المحكومين، فمن النادر أن يقدم الطغاة والمستبدون أنفسهم عاريين من كل صفة يسوقون بها طغيانهم ويسوغون بها استبدادهم، ولو وصل بهم الأمر إلى إدعاء الربوبية والقول" أنا ربكم الأعلى".[11]

وفي هذا السياق يعتبر الدين من أكبر المسوغات التي يعتمد عليها النظم السياسية العربية في شرعنة حكمها وضمان بقاءها واستمراريتها في الحكم أطول مدة زمنية ممكنة.

فالدين يحتل مكانة جوهرية في شخصية كل إنسان إذ ينظر إليه من "زاوية المقدس" أو "الفوق طبيعي" يحمل شحنة انفعالية كبيرة مؤثرة في سلوك الأفراد من ناحية التوجيه والضبط داخل المجتمع، الأخر الذي يجعله أداة مناسبة لتوجيه ذلك السلوك نحو طاعة قوى السيطرة والاستبداد - في الغالب -.[12]

ويظهر هذا التسويغ واضحا حينما تلجأ النخب الحاكمة إلى توظيف مختلف النصوص والمقولات لتأكيد شرعيتها وترسيخ هيمنتها، ومن هذه المقولات "إمام عادل خير من مطر وابل"، "و إمام غشوم خير من فتنة تدوم" و"وأن الحكام ظل الله في الأرض" و"أن

السلطة من الله ويجب أن تطاع"، و"إن الله ينزع بالسلطان مالا ينزع بالقرآن "[13]، وغيرها من الشعارات المختارة بدقة وعناية وفي الغالب نجد العلماء يقفون إلى جانب السلطان، وذلك خوفا من الفتنة، والتي يعبر عليها حديثا بضرورة الحفاظ على "الوحدة الوطنية" وفي إطار ذلك يتقلص هامش الخلاف والصراع والاختلاف والمعارضة، خوفا من "الفراغ" كما يقال "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة من دون سلطان"، ولعل هدا ما يفسر مختلف الألقاب والمسميات التي يطلقها الرؤساء والملوك العربية على أنفسهم، فنجد على سبيل المثال الزعيم محمد القدافي يطلق على نفسه "بالثائر المسلم"، كما أن الرئيس السابق أنوار السادات يصف نفسه" بالرئيس المؤمن"، والأدهى من ذلك أن نجد تلك الألقاب مدسترة قانونا على غرار دستور المملكة المغربية الصادر في 1996 في مادته 19، يقر صراحة" أن الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور..." وغيرها من الألقاب والأوصاف إن دلت فإنما تدل على محاولة التلاعب بالدين لخدمة أغراض سياسوية طاعوية (من الطاعة)، أي فرض على المحكومين الرضوخ والطاعة للحاكم الذي تحميه بركة السماء ومن لا يطع يتعرض لغضب السماء من منظور الحكام طبعا.

ومن الأمثلة الواقعية على شرعنة السياسي بمسوغ الدين نجد أن مفتى السعودية أفتى بحق المملكة في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل عام 1994، ونفس الشيء حدث مع السادات الذي حصل على فتوى من الأزهر الشريف تأييد اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها الرئيس مع اسرائيل 1979[14].

ويؤكد الدارسون للموضوع أن إشكالية الاستبداد في النظم السياسية العربية مرتبطة ارتباط وثيقا بمسألة الشرعية، وذلك انطلاقا من ثلاثة مستويات أساسية هي:

❖ المستوى الأول/ شرعية التأسيس: معظم الدول العربية إن لم نقل غالبيتها قد تأسست كليا أو جزئيا على مصدر خارجي للشرعية، فهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أدت إلى تقسيم الوطن العربي ورسم خارطته الجغرافية على يد القوى الاستعمارية، والتي يرجع لها السبب في تأسيس الدولة العربية الحديثة (سواء بإعطاء صفة الدولة لكيانات اجتماعية لم تكن لها سابقة تاريخية كوحدة إدارية مستقلة داخل الدولة أو كيان سياسي أكبر، ناهيك عن كونها دولة، أو بإعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية وإعادة تحديد حدودها الجغرافية[15].

وعليه يمكن القول أن شرعية الدول العربية ذات مصدر خارجي، فهي ليست نتاج حركيات المجتمع وصيرورته التاريخية كما هو في الدول الأوربية، وإنما ذات نتاج استعماري عمدت على تهجين وتدجين دور المجتمع وتجريده من قوته الذاتية، وبذلك تكون أولى

خطوات الاستبدادية السياسة العربية قد رسمت معالمها من خلال استبداد الدول على المجتمع.

❖ المستوى الثاني / شرعية الوجود: مثلما أسهم العامل الخارجي في تأسيسها، فقد لعب دورا كبيرا المتغير الخارجي في وجود الدول العربية على مدى قرن من الزمن،إذ اعتمدت هذه الدول في إثبات وجودها على دعم دائم من الخارج أكثر من الاعتماد على مقوماتها الداخلية وبناءاتها المؤسساتية، فهي مرتبطة ارتباط مستمر بدول استعمارية سابقة أو ورثيه لدوله استعمارية.

ومنه فشرعية وجود كثير من الدول مصدره خارجي وليس من خلال انجاز داخلي أو دعم شعبي جماهيري، ومن الأدلة التي تؤكد ذلك هي:

أ - إن معظم النظم السياسية العربية ترتبط باتفاقيات عسكرية أو دفاعية مع الدول الكبرى الاستعمارية، على الرغم من أنها ليست في حالة عداء مباشر مع أية دولة أخرى، وغير مهددة من أي طرف عربي آخر، وحتى العدو الإسرائيلي الذي يستحق التسلح لأجله أغلب الدول عقدت معه اتفاقيات التطبيع والسلام. الأمر الذي يفسر أن هذه الاتفاقيات العسكرية موجهة إلى الداخل المجتمعي وتعني حماية النخب الحاكمة من حالة تمرد وعصيان جماهيري وشعبي عنيف يهدد حكمها ويفقدها سلطتها.

ب - التنسيق الدائم والمستمر مع القوى الأجنبية في كل ما يتعلق بمصالح تلك القوى في المنطقة، على حساب فضاءات الحوار والوفاق الوطني بين القوى الوطنية والنخب الحاكمة فيما يتعلق بالقضايا والسياسات العامة للبلاد، وذلك باسم الانفتاح الديمقراطي والليبرالي...

ج - الانصياع لمطالب القوى الولية الفاعلة في المنطقة بذرائع الشراكة الاقتصادية ومناطق التبادل الحر وتأهيل المؤسسات... وهذا على حساب مصالح الشعب، بل أحيانا يتم تخريب المجتمع وتفقيره كتصريح العمال ورفع الأسعار... من أجل إرضاء تلك القوى[16].

❖ المستوى الثالث / شرعية الاستمرار والتوريث: يسعى أغلب رؤساء الدول العربية إلى شرعنة مختلف مظاهر الفساد والاستبداد المتفشي في دواليب الحكم والسلطة، كالبقاء في السلطة أو توريثها إلى أبنائهم أو أحد أصلابهم، ضاربين عرض الحائط لوائح الدستور وكل تقاليد النظم الجمهورية، بالاتكاء على الدعم الخارجي من خلال استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها مصدر لشرعية الاستمرارية بل الوجود أيضا، فأغلب النظم العربية تجرى فيها انتخابات شكلية، لكن إذا كانت لا تتعارض ومصالح أمريكا في المنطقة فيتم مباركتها وتهنئة الفائز بها، وإذا كانت تلك

الانتخابات تتعارض فان الولايات المتحدة أول من يندد بها ويطالب بضرورة إدخال إصلاحات سياسية عاجلة، وهذا ما يفسر تضحية العديد من الدول العربية بأمنها القومي من أجل شرعنة حكمها كتقديم تنازلات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية كقبولها بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أرضيها، أو دبلوماسية كتطبيع علاقاتها مع إسرائيل مقابل تغاضي الولايات المتحدة عن استبدادية الحكم وتوريثه[17].

وفي خضم ما تقدم حول استبدادية النظم السياسية العربية نستشف الدور الكبير الذي يلعبه العامل الخارجي في شرعنة البقاء والاستمرارية لتلك النظم، لكنه من زاوية أخرى ليس مبررا كافيا لتشدق بالحكم أطول مدة ممكنة، حيث يمكن لتلك النظم إعادة هيكلة مساراتها السياسية وفتح ورشات إصلاحية في شتى الميادين - إن أرادت طبعا- تجاوز العقدة الاستعمارية (شرعية الوجود)، لكن ما هو ملاحظ أن معظم النخب العربية، وإن قامت ببعض التحسينات الشكلية، مازالت متمسكة بالسلطة ولا تريد أن تغادرها إلا عندما يبلغون من العمر عتيا أو عن طريق الانقلاب سواء كان أبيضا أو أسودا، أو موت طبيعي أو نهاية مأساوية...

وأمام هذا الاستعصاء الديمقراطي، تشكل الحركات الإسلامية المعارضة السياسة الأبرز لتلك النظم الحاكمة، حيث ترى هذه الأخيرة أنها المهدد الحقيقي لبقائها واستمراريتها، خاصة أن الكثير من الخبراء والمختصين يرون أن الإسلاميين هم البديل الأكثر حضورا لخلافة تلك النظم التي توصف بالعجز في إدارة أزماتها السياسية على غرار الدكتور أحمد يوسف الذي اعتبر أن الحركات الإسلامية ستصل إلى السلطة في معظم الدول العربية، وان ذلك مسالة وقت فقط[18]. لذلك تعمد تلك النظم إلى إقصاء تلك الحركات سواء المعتدلة أو المتطرفة منها وفي الغالب تستخدم الأساليب القمعية ضد الحركات المتشددة (الإكراه البدني، المواجهة العسكرية، الاعتقالات...) والأساليب السياسية ضد الحركات الإسلامية المعتدلة (تزوير الانتخابات أو إلغاؤها، فرض قيود وشروط تعجزيه على مرشحيها، تعليق وحظر نشاطاتها...).

وللتعمق أكثر في طبيعة استبدادية النظم السياسية العربية، نحاول رصد النقاط التالية:

1 - إن وصول الأنظمة العربية إلى السلطة بطريقة غير شرعية، من شأن ذلك أن يجعلها ترى أن أبسط مظاهرة اجتماعية هي محاولة لقلبها، فكان أن سيّست كل شيء مما نتج عنه إقصاء الجميع من الحراك السياسي العام الذي تحتكره النخب الحاكمة. هذه السلوكيات حالة دون بروز جمعيات مدنية ونقابات للدفاع عن مصالح المواطن، لأن كل شيء

يجب أن يسير في فلك السلطة وإلا اعتبر ذلك تهديدا لأمن الدولة !!، فلما يشتكي المواطن العربي من غلاء الأسعار في احتجاجات ومظاهرات جماهيرية، فإن السلطة تعتبره مشاغبا سياسيا، وتشن حملت اعتقالات واسعة في صفوفه كالتي حدثت مؤخرا في تونس والجزائر، بينما نفس المشهد في الغرب يعتبر مجرد حراك اجتماعي وحرية تعبير لابد منها في سياق "التنفيس السياسي" ومدخلات ومخرجات النظم السياسية الديمقراطية[19].

فهذا الإدراك الخاطئ لحيثيات الأزمة والتركيبة التسلطية للنظم العربية يفسران إلى حد كبير سر غلبة المعالجة الأمنية على المعالجة السياسة للظاهرة الإسلامية، فالدور الأمني للدولة يتقوى في مقابل تراجع دورها الاجتماعي والاقتصادي بفعل سياسات الانفتاح الليبرالي التي تزيد من عدد الفقراء والمحتاجين، مما يسمح هذا الوضع للإسلاميين بالظهور على الساحة السياسية حاملين شعارات حماية القدرة الشرائية للمواطن، وحماية الضعفاء من غطرسة الحكام المستبدين وغيرها من الشعارات السياسية.

ولهذا اعتبر الكثير من المتتبعين أن هذه البيئة المتوترة من شأنها أن تسهل عمل الحركات الإسلامية بمختلف تياراتها المعتدلة أو العنيفة، والتي تنمو بسرعة في هذا الوسط الخصب، الأمر الذي أكسبها دعما ومساعدة جماهيرية معتبرة وتجندت كلها ضد على النظام القائم، وهذه الظاهرة تعاني منها أغلب الدول العربية، عدا " دولة الرفاه النفطية " في الخليج التي قايضت إشباع حاجات شعبها مقابل السكوت عن استبدادية نخبها الحاكمة[20].

وهذه في رأينا تعتبر قمة الاستبداد السياسي من منطلق أن حرية الرأي والتعبير لا يمكن أن تشترى، وإلا لتم شراء جميع أصوات الحق والعدل في العالم، وتنتهي جميع الصراعات والقلائل ونصبح نعيش في عالم سلام أفواهه مكممة بالأموال.

2- لجأت العديد من النظم السياسة العربية في السنوات الأولى من استقلالها إلى توظيف التيار الإسلامي من أجل القضاء على التيار اليساري (الشيوعي)، خاصة في فترة الستينيات والسبعينيات، وذلك راجع للاختلاف الإيديولوجي الكبير بين التيارين ورفض كل تيار للآخر، مما يسمح لها بإدارة الصراع الإيديولوجي بينهما دون تهديد أي تيار للسلطة، وذلك بتوجيه قواهما إلى التصادم مع بعض عوض التصادم مع النظام القائم، أي التحول من الصراع العمودي إلى صراع أفقي قد يقضى فيه الواحد على الآخر. لكن بعد تراجع حدة هذا الصراع بين التيارين وتأثير الثورة الإيرانية 1979 برز على الساحة العربية التحدي الإسلامي بمفهوم الباحث الأمريكي مايكل ويلس، وتحول صديق

الأمس إلى عدو اليوم، لتصبح منذ ذلك التاريخ الحركات الإسلامية المعارضة الأكثر تهديدا للنظم القائمة.

وهذا ما يفسر فيما بعد إجهاض مختلف التجارب البرلمانية التي يشارك فيها الإسلاميين حتى وإن كانت الانتخابات شفافة ونزيهة فيتم إلغاؤها باسم حماية الديمقراطية والبناء المؤسساتي من تشدد الأصولية الإسلامية، والتي قد تعيد البلاد إلى مرحلة القرون الظلامية والجاهلية باستعبادها للمرأة وتطبيق الشريعة بحد السيف وغيرها من المبررات التي تعمل على تسويقها النخب العلمانية الحاكمة. والنموذج الجزائري يمثل حالة شاهدة على ذلك.

3 - يغلب على التكوين السياسي العربي العديد من جوانب القصور والنقص، ومن أبرز تلك الجوانب هو غياب معنى الإجماع، الأمر الذي يجعل السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الآخر ليس بسبب عدوانيته أو عنفه؛ بل فقط بسبب مواقفه السياسية وآرائه المعارضة لبعض السياسات الحكومية.

لذا تعمل تلك النخب الحاكمة على تقزيم وتحجيم مواقف المعارضة السياسية، مما يؤدي إلى تفشي مظاهر النكاية والانتقام السياسي بأبشع صوره انطلاقا من القول المأثور" لا حبا في علي ولكن كرها في معاوية "، فتنشأ تحالفات ظرفية مصلحيه تكرس سياسة الإقصاء والتنكيل بالخصوم السياسيين ويتجلى ذلك في الغالب أثناء الاستحقاقات الانتخابية بأنواعها، حيث تجد بعض القوى السياسية لها الاستعداد للتحالف مع الشيطان لمنع خصمها السياسي من تحقيق انتصار انتخابي[21]. وتأخذ الحركات الإسلامية نصيب الأسد في ذلك التحالف والإقصاء.

4 - اختلال العدالة التوزيعية لأغلب النظم العربية مؤثر واضح لارتفاع معدلات العنف السياسي؛ حيث كلما تراجع أو اختل ميزان العدالة التوزيعية زاد مؤثر العنف السياسي والعكس صحيح، فانتفاضة الخبز التي شاهدتها مصر، الجزائر، سوريا... تعد تعبيرا عن غياب العدالة التوزيعية المتمثلة في توسيع دوائر الفقر وتعاظم الفوارق الاجتماعية، وفي ظل توفر الوعي يندفع المحرومين والغاضبين إلى الشارع، أو كما سماها سعد الدين إبراهيم (سياسة الشارع) للتعبير عن رفضهم للواقع اللامتوازن[22]. أو " قوة الشارع في التغيير" بمفهوم الباحث بوزيد بومدين[23]. وكثيرا ما تنقلب تلك الاحتجاجات أو الانتفاضات إلى موجة من العنف والعنف المضاد، يمارس على إثرها مجموعة الغاضبين العنف بشتى صوره وأشكاله كالسعي إلى الانخراط في الجماعات الإرهابية بهدف التعبير عن تدمرهم وسخطهم من الواقع المعاش أكثر من إيمانه بإيديولوجية تلك الجماعات وهو

الطرح الذي أكد عليه الباحث (Issue Brief) في دراسته حول الفقر والإرهاب (Poverty and Terrorism)؛ يرى أن الفقر يغوي صاحبه في الانخراط في الجماعات الإرهابية، نتيجة لما توفره له من شغل حتى وإن كان غير شرعي، حيث أن هناك الملايين من البشر يعشون أقل من 02 دولار في اليوم، في مقابل توفرّ الجماعات الإرهابية خدمات اجتماعية مغرية على غرار الجماعات الموجودة في كولومبيا وأندونسيا، كما أن الجماعة الإسلامية في مصر أغلب المنخرطين فيها هم من الصعيد المصري الذي يعاني من غياب ضروريات الحياة[24].

5 - وهناك من يرجع استبدادية النظم السياسية العربية إلى الضعف في الجانب السياسي أو الإنجازات السياسية مند اللحظات الأولى للحضارة العربية الإسلامية مقارنة بالإنجازات الأخرى، بالإضافة إلى أن التكوينات المجتمعية الراهنة للعرب المعاصرين بصفة عامة ليست ورثيه عصر التقدم والازدهار في الحضارة العربية الإسلامية، وإنما هي امتداد للموروث المجتمعي المتخلف الذي ترسب فيما يعرف" بعصور الانحطاط " والذي تكوّن في ظل التعددية القبلية والمحلية والطائفية وعلاقاتها المتقاطعة بينها، وآلياتها المتشردمة في ظل السلطة الغريبة عنها والمنتمية إلى النظم الرّعوية المناقضة لقيم المجتمعات التي عملت الدعوة والحضارة الإسلامية على إقامتها، وهنا يكمن التناقض التاريخي في واقع الأمر بين السلطة والمجتمع في فترات متفاوتة من التاريخ العربي الإسلامي[25].

وفي ظل هذه المقاربة التاريخية يتضح لنا أن مفهوم الدولة يبقى فكرة هلامية بالنسبة للعرب والمسلمين، نتيجة الطابع القبلي والعشائري للأمة الإسلامية، والتي كانت تضم شعوبا متعددة الأجناس يربط بينها الولاء للإسلام أكثر من الولاء إلى الدولة وهو ما أكد عليه الفيلسوف ابن خلدون بقوله: " أن في الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلما تستحكم فيها دولة "، ويفسر ذلك بقوله: "السبب هو اختلاف الآراء والمذهب والأهواء، وإن وراء كل هوى عصبية تمانع.... فيكثر الإنتقاذ على الدولة والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية، لأن كل عصبية ممن تحديدها تظن في نفسها منعة وقوة " الأمر الذي جعل المستشرق برنارد لويس يبالغ في ادعائه على الدولة العثمانية بقوله:" لم تكن ثمة أية دولة، بل مجرد حاكم ووكلاء"، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الزعيم معمر القدافي بدعوته إلى "إلغاء الدولة واستبدالها باللجان الشعبية"، وهو ما اعتبره الباحث جون ديفس أمر طبيعي على أساس أن القدافي كان يلغي دولة غير قائمة، وليس لها تصور ملموس في ظل الواقع العشائري للمجتمع الليبي المحلي وروابطه القبلية والعائلية التي

تمثل بديلا قائما وسابقا لظاهرة الدولة وفي بلورة الانتماء والهوية الجماعية وهذا ما ينطبق على العديد من الدول العربية وخاصة الخليجية منها[26].

وفي إطار المقاربة التاريخية يمكننا فهم المقاربة الفلسفية التي تبرز في أن الاستبداد في النظم السياسية العربية هو ظاهرة متأصلة وليست عرضية في تركيبة تلك النظم، بمعنى أن العرب عرفوا الدولة بمفهومها الميكيافلي القائم على "أن مهمة الدولة الأساسية هي الأمن لا الأخلاق والحرية"، وذلك هو الأهم بالنسبة للدولة في المجتمعات العربية في الأغلب قديما وحديثا، منذ تنازل الحسن لمعاوية حقنا للدماء وتجنبا للفتنة، إلى أن تنازل اللبنانيون عن السيادة مقابل الأمن والتخلص من الحرب الأهلية "[27].

وأكد هذا الطرح الفيلسوف هوبز وأهمية الهاجس الأمني بقوله:" أن الحياة في ظل غياب النظام السياسي تكون حالة احتراب دائمة بين الجميع، وأن الخلاص الوحيد هو تسليم السلطة المطلقة لصاحب السيادة في الدولة"، وذلك تأثرا منه بأوضاع الحرب الأهلية التي عاشتها بلده بريطانيا في عصره، وهو ما يشبه الفتنة المتكرر في العديد من أقطار العالم العربي والإسلامي والتي دفعت بالفقهاء بالقول" أن حاكم مستبد أفضل من فتنة تدوم تمزق الأمة وتحدث الفتنة"، هذه الأخيرة التي تعتبر الهاجس الكبير الذي تعيشه الكثير من الدول العربية حاليا خاصة السودان اليمن، لبنان...[28]

صفوة القول أن أغلب النظم السياسية العربية قائمة أساسا على المقاربة الميكيافلية – الهوبزية، إذ أن الخوف من تمزق بعض الأقطار جراء الفتنة أو الحرب الأهلية يشكل تحدى لتلك النظم للبقاء والقبول بإستمراريتها مهما كان الثمن، لمجرد الحفاظ على الدولة وتجنيبها الفتنة، ولذا ففي معظم فترات التاريخ العربي وإلى حد الساعة؛ كان الخيار" بين الفتنة والاستبداد "، وليس "بين الحرية والاستبداد"، وذلك ما يمثل أكبر تحدي لمستقبل الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، والذي نعتبره في رأينا المدخل الأساسي لأي عملية إصلاح سياسي لتلك الأنظمة السياسية.

ثالثا/ إستراتيجية النظم السياسية العربية في إقصاء الحركات الإسلامية:

رغم أن أغلب الحركات الإسلامية في العالم العربي نشأت في سياق مقاومة الاستعمار والدفاع عن الهوية الوطنية من المسخ الإستدماري مثل جمعية العلماء المسلمين في الجزائر والحركة السنوسية في ليبيا، والحركة المهدية في السودان...إلا أن نظم ما بعد الاستعمار (Post- imperialism) وفي معظمها نظم علمانية تنتهج قيم الحداثة الغربية، مما أدى إلى بروز مشكلة التنازع عن الهوية في الإطار المرجعي الحاكم للأمة، أي لمن تكون

المرجعية؛ هل للقيم العلمانية المستوردة من الغرب؟ أم للقيم الإسلامية المستلهمة من الشريعة الإسلامية ؟ [29]

ومنه نعتبر أن النزاع حول المرجعية بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية كان إذانا ببداية الصدام بين الطرفين.

في حقيقية الأمر أن النظم العربية بطابعها الاستبدادي تمارس العديد من الإستراتيجيات تجاه الحركات الإسلامية على غرار التحالف وإن كان ظرفيا، التعايش كذلك، الإقصاء أو الاستبعاد، هذا الأخير هو موضوع التحليل على أساس أنه السبب المحوري في دفع الحركات الإسلامية إلى استخدام العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهدافها.

وهذه الإستراتيجية قائمة على إقصاء الحركات الإسلامية معتدلة منها أو متطرفة بذريعة أنها تنظيمات غير مشروعة، تعمل من أجل احتكار الدين الإسلامي وتوظفه لخدمة أهدافها السياسية أهمها الإستلاء على السلطة، كما أنها تمارس العنف بشتى صوره وأشكاله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن هذا المنطلق تحق للنظم إقصاؤها واستعادها من الحياة السياسية.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية الإقصائية على أرض الواقع استخدمت النظم الاستبدادية العيد من الآليات الردعية منها:

1- الآليات الأمنية: وتتمثل في استخدام مختلف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والبوليسية لمواجهة الحركات الإسلامية، مما يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف قوات الأمن والجيش، وكذا صفوف الجماعات الإرهابية، ولا يسلم من هذه المواجهة حتى المدنيين الين يذهبون ضحية هذا العنف والعنف المضاد، أو كما سماها البعض "بالدائرة الجهنمية" التي تأتي نيرانها على الجميع.

فمثلا في الحالة الجزائرية التي دخلت في مواجهة مع الإسلاميين بعد وقف المسار الانتخابي 1992 أسفرت على العديد من الإجراءات:

- فتح المعتقلات والمحتشدات والمراكز الأمنية في الجنوب الجزائري، أشهرها معتقلات رقان لإستعاب مناضلي ونشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث عام 1992 وصل عدد المعتقلين إلى 07 آلاف معتقل حسب الإحصاءات الرسمية، و30 ألف حسب الإحصائيات غير الرسمية[30]. وإصدار أحكام بالإعدام في حق العديد من المعتقلين الإسلاميين بلغ عددها أكثر 300 حالة سنة 1993.

- إنشاء وحدات الحرس البلدي ورجال الدفاع الذاتي التي تراوح عددها حوالي 200 ألف رجل وتسليحهم، الأمر الذي أدى إلى "عسكرة المجتمع الجزائري"، أين أصبح الجميع ضد الجميع، وانتشرت مقولة من يقتل من؟ وغيرها من المقولات التي تبرز أن الجزائر كانت فعلا على أعتاب حرب أهلية يجهل نتائجها وتداعياتها على مختلف الأصعدة.

- الاعتماد على المقاربة الأمنية الإستئصالية في ظل تراجع المقاربة السياسية في إطار نظرية رئيس الحكومة أنداك رضا مالك " على الرعب أن يغير من مواقعه"، والتي تعني أن على (الدولة ومؤسستها العسكرية أن تنقل الخوف والرعب إلى المعسكر الآخر (الإسلاميين) وليس العكس[31].

وقد ساهمت هذه الإجراءات أو الآليات الأمنية في اطالت عمر الأزمة عوض القضاء عليها، حيث سقط الآلاف من الأبرياء في الحرب على الإرهاب في العديد من المناطق جراء المجازر والتفجيرات خلال عقد من الزمن أو ما أطلق عليه " بالعشرية السوداء" خاصة مع تكاثر الجماعات الإرهابية بصفة مضطردة مثل الجماعة الإسلامية (GIA)، الجيش الإسلامي (Ais)...[32]

أما في الحالة السورية استعان النظام الحاكم بالأسلحة الثقيلة من طائرات ومدافع الميدان بدعوى مواجهة الخطر الإسلامي فيما عرف "بمجزرة حماة" والتي راح ضحيتها 15 ألف قتيل، إضافة إلى مجزرة سجن تدمر والتي راح ضحيتها حوالي 1000 سجين أغلبهم من المحسوبين على التيار الإسلامي. ولم تخلو تقريبا أي بلد عربي من الصدمات بين السلطة والإسلاميين خاصة مصر التي تعرف بين الحين والآخر حملات اعتقال في صفوف جماعة الإخوان المسلمين على غرار ما حدث في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بحجة انتهاك لأمن الدولة من جانب النظام وتزوير النتائج لصالح الحزب الحاكم وتهميش المعارضة من منظور الإخوان.

2- الآليات القانونية: وتتمثل في تقنين وترسيم العديد من القوانين والإجراءات الردعية في حق الحركات الإسلامية ومنها:

- إعلان حالة الطوارئ وما ينجم عنها من انتهاك للحريات الشخصية وحقوق الإنسان ومواجهة المظاهرات والاحتجاجات التي تنظمها المعارضة الإسلامية بحجة عدم حصولها على التراخيص، مما يؤذي إلى حالة من الصدام العنفي بين قوات الأمن والمتظاهرين قد تؤدي إلى سقوط جرحى وموتى إضافة إلى الخسائر المادية من ممتلكات عمومية وخاصة. ففي مصر حالة الطوارئ مازالت قائمة منذ اغتيال السادات في 1981، وفي الجزائر منذ وقف المسار الانتخابي 1991، وما يصاحب ذلك من انعكاسات سلبية على

حرية تنقل الأفراد وحرية التجمع والتجمهر وغيرها من الإجراءات المحددة لنشاط الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية التي تعبر عن انشغالات ومطالب المواطنين.

- حظر وحل التنظيمات الإسلامية بحجة مخالفتها للمواد الدستورية وما يتبعها من غلق للمقرات وتعليق للإصدارات من مجلات وجرائد ومنشورات حتى مواقع الكترونية أو قنوات إعلامية- إن وجدت-، وتداعيات ذلك على الحراك السياسي داخل البلاد، والذي من شأنه أن يدخلها في حالة من الجمود السياسي نظرا لتكميم وتغييب صوت المعارضة السياسية التي يشكل الإسلاميين المعتدلين ابرز أقطابها.

- إصدار قوانين جديدة وتعديل البعض منها بما ينطوي على تشديد العقوبات على من تتم محاكمتهم من أعضاء التنظيمات الإسلامية، ففي حالة ليبيا قام النظام بإصدار أحكام إعدام بالجملة ضد من يمارس العنف من نشطاء الجماعة الإسلامية المقاتلة، وقضت بتنفيذ تلك الأحكام علنا وأمام الرأي العام تحقيقا لصفة الردع[33].

- فرض الرقابة القانونية والإقامة الجبرية على كوادر وقيادات الحركات الإسلامية، لمنعها من ممارسة نشاطاتها السياسية كانت أو عنفيه على غرار الإقامة الجبرية التي مازالت مفروضة على الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ علي بلحاج مند خروجه من السجن العسكري بالبليدة.

3- الآليات الدينية: القائمة على استخدام للإسلام الرسمي من طرف النظام القائم بهدف سحب البساط من تحت أقدام الحركات الإسلامية (الإسلام غير رسمي)، إذ يرى النظام أن احتكار الإسلاميين للدين الإسلامي وما يشكله هذا الأخير من قداسة للأفراد من شأنه أن يستخدم كورقة شحن للجماهير للثورة على النظم العربية التي اغلبها إسلامية الدستور علمانية الممارسة. وعليه وجب الحد من هذا الاحتكار عن طريق:

- السيطرة على الزوايا والمساجد ومختلف دور العبادة، وجعلها تحت وصاية الوزارة الوصية (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف).

- فرض خطب ودروس على الأئمة ومعلمي الكتاتيب، بهدف منع أي دروس تحريضية أو جهادية تشجع على التمرد على النظام القائم، أي الخطب التي تنتقد سياسات الحكومة وتحث المسلمين على معارضتها والخروج عن النظام المستبد، خاصة لما للمسجد من دور في شحن المصلين وسرعة تلقي الرسالة من طرف هؤلاء، نظرا للاستعداد النفسي والروحي الذي تفرضه قداسة الدين الإسلامي، وهو ما استغلته الجماعات الجهادية ووظفته لصالح تجنيد الأفراد وخاصة الشباب الناقم على الأوضاع والواقع المزري المعاش، وهذا ما

استغله الجناح المتطرف في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، والذي نتج عنه العديد من التنظيمات الإسلامية المسلحة فيما بعد.

- دعم الهيئات والمؤسسات الدينية غير حكومية، بل أكثر من ذلك تعين أتباع لها، للقضاء على استقلاليتها وهذا تفاديا لانتقاداتها، ففي الحالة المصرية أصدرت قانون (1098) القاضي بإعادة تنظيم الأزهر الشريف وربطه مباشرة برئاسة الجمهورية، وبموجب هذا القانون تم الإستلاء على أوقافه التي كانت تمثل الاستقلال المالي له، إذ أصبح شيخ الأزهر يعين من قبل الدولة بعد ما كان يتم انتخابه من قبل إدارة الأزهر، كما قامت بإدخال مناهج لا تخدم توجهاته الدينية[34].

ونتيجة لذلك فقد جامع الأزهر الشريف صمعته العالمية، الأمر الذي أدى إلى استقالة شيخ الأزهر عام 1973 احتجاجا على تقليص صلاحياته وسحب العديد من المسؤوليات من تحت سلطته.[35]

وفي الحالة المغربية تم ربط جميع الزوايا الدينية والمؤسسات السلفية بالبلاط الملكي فيما عرف " الإسلام الزواياتي"، حتى تمنع أي حركة تمرد أو خروج عن النص وعدم ترك الدين الإسلامي للحركات الإسلامية لكي تتلاعب به وتكسب التعاطف من طرف الجماهير من المنظور الملكي.

وفي خضم تلك الإستراتيجية الإقصائية التي تمارسها النظم السياسية العربية على مختلف الحركات الإسلامية خاصة المعتدلة منها، من شأنه أن يؤجج التيار المتطرف لتلك الحركات ويوقظ الخلايا النائمة للجماعات الإرهابية، والذي يرى أن النظام القائم لا يمكن أن يسمح بالتداول على السلطة بطرق السلمية. وعليه فالطرق العنيفة حسب التيار المتطرف هي وحدها الكفيلة بإسقاط النظام القائم وإقامة الدولة الإسلامية محله، وهذا ما يعرف بـ" لحظة ميلاد الإرهاب" التي شاهدتها معظم النظم السياسية العربية والتي أدخلت الكثير منها في دائرة من العنف والعنف المضاد، وهو الطرح الذي أكد عليه الدكتور كمال حبيب عندما أشار إلى الحالة الجزائرية معتبرا أن إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ شكل لحظة ميلاد العنف في الجزائر، حتى وان كان للعنف في الجزائر جذور ترجع إرهاصاتها لقبل وقف المسار الانتخابي لفترة الثمانينيات وحركة بويعلي المسلحة.

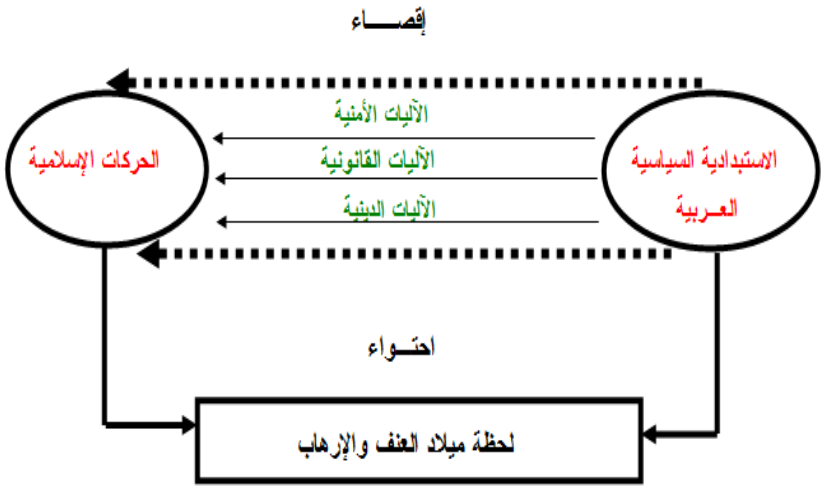

رسم بياني يوضح كيف يسهم الاستبداد السياسي للنظم العربية في إقصاء الحركات الإسلامية وبروز ظاهرة العنف والإرهاب في المجتمعات العربية

المصدر: من إعداد الشخصي للباحث

الهوامش:

1 - عبد الله علي العليان، الإسلام والاستبداد: مقاربة نقدية لمقولة المستبد العادل، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص331.

2 - محمد هلال الخليفي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وآليات تكريسه، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق، ص 28.

3 - مرجع سابق، نفس الصفحة.

4 - نصر محمد عارف، الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق، ص 532.

5 - محمد هلال الخليفي، مرجع سابق 283.

6 - عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الجزائر: دار موفم للنشر، 1998، ص10.

7 - المرجع نفسه، ص 14.

8 - ثناء فؤاد عبد الله، قراءة في أوراق اللقاء الرابع لمشروع دراسات الديمقراطية، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق، ص 14.

9 - محمد هلال الخليفي، مرجع سابق 284.

10 - محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، الجزائر: دار ريحانة، 1999، ص ص 7-10.

11 - محمد هلال الخليفي، مرجع سابق 286.

12 - المرجع نفسه، ص287.

13 - ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق ص15.

14 - المرجع نفسه، ص16.

15 - نصر محمد عارف، مرجع سابق ص 538.

16 - المرجع نفسه، ص 539.

17 - المرجع نفسه، ص 540.

18 - أحمد يوسف، وصول الإسلاميين إلى السلطة في العالم العربي مسألة وقت فقط؟ الشروق اليومي الجزائرية، 1367 العدد، الصادر في 30 أبريل 2005، ص 05.

19 - عبد النور بن عنتر، الإسلاميون والسلطة من الرفض المطلق إلى إمكانية التعايش، على الرابط الالكتروني: www. aljazeera.net/know ledge. Gate / templates/postings/detanledpage.aspx

20 - المرجع نفسه.

21 - عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في كتاب ابتسام الكبتي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 63.

22 - المرجع السابق، ص 73.

23 - بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد11، افريل 2006، ص 51.

24-Issue Brief , **Poverty and Terrorism** , Andrew whit cheal , August 21,2007,p 05.

25- محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب سوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1999،ص 15.

26 - المرجع نفسه، ص 41.

27 - المرجع نفسه، ص 45.

28 - المرجع نفسه، ص 46.

29 - كمال حبيب، تحولات الحركات الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005، ص 79.

30 - قبي آدم، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية) جامعة الجزائر، 2003، ص 54.

31 - عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني (رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيم إداري وسياسي) جامعة الجزائر، 2005، ص 67.

32 - Icindxe Combs and Matin slann , **Encyclopedia of Terrorism,** Library of congress Cataloging – Pub licataton date.

33 - عبد المنعم سعيد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000، ص 49.

34 - رضوان أحمد شمسان الشيبانى، الحركات الأصولية الإسلامية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 282.

35 - هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية بين المهادنة والمواجهة، القاهر: دار مصر المحروسة، 1996، ص 251.